سياسة إيران الخارجية إزاء العراق بعد عام ٢٠٠٣م

أعـــداد

الباحث

م.د. سمير فليح حسن الميالي

كلية التربية/ جامعة كربلاء

قسم الجغرافية التطبيقية

الباحث

م. فاضل حسن كطافة الياسري

كلية التربية/ جامعة كربلاء

قسم الجغرافية التطبيقية

مستخلص البحث:

مثل احتلال العراق في ٩نيسان ٢٠٠٣ م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها , منعطفا تاريخيا خطيرا في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط , ونقطة تحول رئيسية في الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة كافة, وبناءاً على ذلك فقد كان احتلال العراق عاملا مهما في التاثير على السياسة الايرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي وعلى العلاقة التي تربط بين إيران والعراق من جهة وايران والولايات المتحدة من جهة اخرى , وبدات منذ الاشهر الاولى للاحتلال علامات توتر العلاقات بين هذه الاطراف , بعد ان توجهت اصابع الاتهام لايران من قبل اطراف عراقية وعربية وامريكية وغيرها لايران بانها تقف وراء احداث العنف في العراق وان إيران تمثل برنامجا لتقسيم العراق.

ان إيران من اكثر دول الجوار تدخلاً في الشان العراقي , لانها وجدت في المشهد السياسي في العراق ساحة مثلى للامتداد والهيمنة الإقليمية وبابا خلفيا للسياسة الخارجية الايرانية في صراعاتها مع الولايات المتحدة أو مع دول الجوار .

Abstract

The occupation of Iraq on ٩ April ٢٠٠٣. by the United states and its allies , it was considered a serious historical turning point in the history of the Arab region and the Middle East, and a major turning point in political, economic and social events of all countries in the region . Based on that, the occupation of Iraq was an important factor in influencing Iranian policy, upon both internal and external cases. And on the relationship between Iran and Iraq on one hand and between Iran and the United states on the other. And started since the first monthes of the occupation signs of tension in relation between these parties , and after that the finger went towards Iran from an Iraqi, Arabs and American parties , and others, that Iran being the incentive of the violence in Iraq and that Iran has a program to divide Iraq.

Iran is one of the most neighboring countries, interference in Iraqi affairs, because Iran was found in the political landscape in Iraq an arena for optimal stretch and regional hegemony, and a rear door of the foreign policy of Iran in their conflicts with the United States or with neighborhood countries.

المقدمة:

مثل احتلال العراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣م من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها, منعطفاً تاريخيا خطيراً في تاريخ المنطقة العربية والشرق الأوسط , ونقطة تحول رئيسة في الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة كافة , وبالرغم من كون العراق المتأثر الأكبر بهذه التطورات , الا ان دول المنطقة وبالأخص دول الجوار الإقليمي للعراق كان لابد لها ان تتأثر هي الأخرى بهذا الحدث الكبير . ومهما صدر من تصريحات لمسؤولي دول الجوار من عدم تدخلهم بشؤون العراق الداخلية وإنهم بعيدين عن التأثر بأحداثه, الا ان الأيام أثبتت ان هناك أكثر من تغيير حصل وسوف يحصل في هذه الدول جراء احتلال العراق, فالولايات المتحدة الأمريكية جاءت الى المنطقة بهذه القدرات العسكرية والسياسية والاقتصادية وهي تحمل برنامجاً سياسيا بعيد الأمد لهذه المنطقة الحيوية من العالم والمتمثلة بالشرق الأوسط عموماً والخليج العربي على وجه التخصيص.

فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع التسعينات من القرن الماضي أصبحت الولايات المتحدة, الدولة العظمى الوحيدة المتنفذة في اغلب أرجاء العالم, وكانت الطموحات الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي تزداد يوما بعد يوم , ومما زاد من هذه التوجهات وجود الكيان الصهيوني الغاصب لأرض فلسطين والرغبة من حماية هذا الكيان من اي خطر يواجهه من محيطه العربي والإسلامي , وكانت إيران من الدول التي ساءت علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ قيام الثور الإسلامية فيها عام ١٩٧٩م, وقد توترت هذه العلاقة على مدى السنوات اللاحقة لها وازدادت الامور سوءا في تسعينيات القرن العشرين عندما بدأت ايران برنامجا طموحاً لبناء قدراتها العسكرية وهو ما ادخل ايران في ازمة عملت الولايات المتحدة على تدويلها لاسيما في مجال البرامج النووية الإيرانية واتهام ايران بالسعي لإنتاج أسلحة دما شامل.

وبناءا على ذلك فقد كان احتلال العراق عاملا مهما في التأثير على السياسة الإيرانية على الصعيدين الداخلي والخارجي , وعلى العلاقة التي تربط بين إيران والعراق من جهة وإيران والولايات المتحدة من جهة أخرى , وبدأت منذ الأشهر الأولى للاحتلال علامات توتر العلاقات بين هذه الأطراف , بعد ان توجهت أصابع الاتهام لإيران من قبل اطراف عراقية وعربية وأمريكية وغيرها لإيران بأنها تقف وراء أحداث العنف في العراق وان إيران تنفذ برنامجاً لتقسيم العراق في وبالمقابل اتهمت فيه ايران, صراحة الولايات المتحدة وحلفائها في العراق , بانهم يسعون الى التدخل في شؤونها الداخلية وان احتلال العراق كان الخطوة الأولى لضربها وتدميرها , ان الولايات المتحدة تقف وراء الجماعات الإيرانية المعارضة التي بدأت تتحرك ضد النظام الايراني والتي نتج عنها تفجيرات ومواجهات مسلحة في اقليم الاحواز وطهران ومناطق اخرى من إيران, وقد كانت هذه التطورات إحدى الدواعي المهمة لتغيير السياسة الايرانية الداخلية التي انتهجت منهجا إصلاحيا في عهد الرئيس محمد خاتمي وذلك بمجئ حكومة محافظة برئاسة محمود احمدي نجاد, ذكر انها سوف تعيد إيران الى الأعوام الأولى للثورة ,وبالتالي فان سياسة ايران الخارجية ازاء العراق سوف يعاد تقييمها من قبل السلطات الايرانية الجديدة التي ستاخذ بعين الاعتبار وجود النفوذ الامريكي في العراق . وزيادة درجة التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية , وقد افرزت سنوات الاحتلال الكثير من الاحداث التي في هذا المجال .

ولذلك فان دراسة موضوع السياسة الايرانية ازاء العراق يتعدى نطاقه القطري بين الدولتين ليكون له أبعاداً إقليمية ودولية بوجود الولايات المتحدة على ارض العراق وماقد يكون هناك من مساومات بين هذه الإطراف جميعاً فضلاً عن النظام الجديد في العراق في وضع نظام امني إقليمي مستقبلاً.

أهمية البحث :-

تشكل كل من العراق وإيران ذات أهمية كبيرة بين دول الشرق الأوسط, وهي دول جوار جغرافي في بيئة اقليمية واحدة تؤثر وتتاثر كل واحدة منها بالاخرى فحالة الا انفكاك بين الدولتين لا سبيل للخلاص منها, فهي نتاج جغرافي وتاريخي . كما ان لموقع العراق وإيران أهمية خاصة في تاريخ أسيا وأوربا فالجغرافية تعتبر من اقل العوامل تعرضا للتغير في تاريخ الشعوب , وليس في العالم منطقة أكثر أهمية في الوقت الحاضر من منطقة الشرق الاوسط, مايترتب عليه من خطورة استراتيجية ودور أساسي في تقرير مصائر الشعوب التي توطنها.

مشكلة البحث :-

يكشف الارث التاريخي عن الصراع بين العراق وايران , حيث كان الطابع الغالب في الاتجاهات العامة لهذه العلاقات هو التوتر وفي حالات قليلة توافق عابر لايلبث ان يتحول الى أزمات عبرت عن نفسها بصيغ مختلفة سرعان ماتم احتوائها عندما كان العراق يخضع لذات المؤثرات التي تخضع لها عناصر الاقليم العربي.

فعلاقة العراق مع ايران ستبقى محكومة بالعامل الثقافي الذي يتالف من الدين واللغة والأعراف والتقاليد ويقدم التاريخ ادلة بتوصيف ايران لهذا العامل من خلال جعل دول جوارها العربي الاسلامي بمثابة منطقة ضغط تهاجمها التيارات من كل مكان بهدف اضعافها وتفتيت ثقافتها الوطنية , وهذا لايعني اغفال العامل الدولي ودوره في التاثير على نمط العلاقات قديماً وحديثاً.

ويمكن تحديد مشكلة البحث بالنحو الاتي :-

١) ما اهمية العراق في الاستراتيجية الايرانية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣؟
٢) ماهي طبيعة سياسة ايران الخارجية ازاء العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق؟
٣) ماهي اهم العوامل المؤثرة في سياسة ايران الخارجية تجاه العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣؟

فرضية البحث :-

يفترض البحث ان صورة العالم اليوم بما فيه (العراق وايران) قد تبدلت كثيرا بعد انتهاء الحرب الباردة , ومانتج عنها من سيطرة القطب الواحد على السياسة الدولية, كما ان طبيعة الجوار الجعرافي والذاكرة التاريخية المشتركة, المثقلة بالحقبات الايجابية والسلبية , تؤثر في انتاج مصالح متوافقة او متناقضة بين المتجاورين , وهذا المبدأ ينطبق على العراق وايران , ليساهم في تشكيل المشهد السياسي لهذه البقعة من العالم , ويمكن تحديد فرضية البحث بالنحو الاتي :-

يعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ من اهم العوامل المؤثرة في سياسة ايران الخارجية تجاه العراق , كما ان للعراق اهمية كبيرة من الاستراتيجية الإيرانية لما يمتاز به من خصائص جغرافية واقتصادية وسياسية كبيرة.

المبحث الأول

: الأهمية الإستراتيجية للعراق وإيران

تبرز أهمية الموقع الجغرافي للعراق وإيران من خلال موقعهما وإشرافهما على طرق المواصلات البرية والبحرية التي تربط بين أوربا واسيا, اكسبها هذا الموقع المتميز فرصة التحكم والسيطرة والاشراف على المنافذ البحرية والطرق البرية قديماً وحديثاً , فضلاً عن ذلك قربها واحتضانها لمنابع النفط والمياه والموارد المعدنية, مما أضف على موقعهم خصوصية واضحة وأهمية ستراتيجية بالغة الخطورة له تأثيرات في المصالح الإقليمية والدولية.

فالعراق يقع في الجزء الجنوبي الغربي لقارة اسيا , يقع بين دائرتي عرض (٢٩) و (٣٧) شمالاوخطي طول (٣٨.٤٥- ٤٨.٤٥) شرقا, بمساحة (٤٣٤٩٢٠) كم٢[١]. من خريطة رقم (١) , نرى العراق واقعا بين مجموعة من الدول هي الكويت والسعودية والأردن وسوريا في الجنوب والغرب وتركيا شمالا وايران شرقا , وابرز مافيها الجارتين المسلمتين إيران بحدود تصل الى (١٣٠٠)كم , تشكل الحدود البرية القسم الاكبر منها حيث تمتد لمسافة تبلغ (١٢٢٠)كم والباقي وقدره (٨٠)كم هي حدود نهرية تتبع شط العرب[٢] .

ان موقع العراق الاستراتيجي بين الشرق والغرب كان عاملا جوهرياً واساسياً في توجه انتباه المستعمرين وتحديد مسارات تغلغلهم ونفوذهم فيه , لانه بمثابة قلب الشرق الأوسط وخطورة موقعه وثروته النفطية تفسر جوانب من صراعه الطويل مع قوى اقليمية ودولية عديدة [٣].

ويشكل موقع العراق الجغرافي عنصراً مهماً في تشكيل سياسته الخارجية , فهو بمثابة بوابة الوطن العربي الشرقية والحاجز الدفاعي لحماية الامن القومي العربي, فقد ترتب على وضعه الجغرافي ومجاورته لاكبر واخطر قوتين اقليميتين هما تركيا وإيران[٤] . في اثارة مشاكل عديدة جغرافية وبشرية واقتصادية تبلورت حول قضايا رئيسية مثل الموصل والأقليات ,المياه , شط العرب , الحدود , الاهواز .... الخ .

اما إيران فتمثل الجزء الجنوبي الغربي لقارة آسيا تقع بين دائرتي عرض (٢٥) و (٤٠) شمالا وخط طول (٤٤-٦٣°) شرقا , بمساحة تبلغ (١٦٣٣١٩٣)كم٢. وتعد إيران ثاني أوسع دول جنوب آسيا مساحة بعد المملكة العربية السعودية وهي بهذه المساحة تبلغ حوالي أربعة أضعاف مساحة العراق[٥].

تقع إيران بين مجموعة دول اذ يحاذيها من الشمال مانتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي وهي جمهوريات اسيا الوسطى وهي (تركمانستان , اذربيجان , ارمينيا) وتتاخمها من الشرق افغانستان وباكستان وتتقاسم تركيا والعراق جزء من حدودها الغربية والشمالية الغربية , وبناء على هذا تقاسمت حدودها البرية سبعة دول وبما يصل الى (٥٠٦٥)كم[٦].

خارطة رقم (١)
موقع الجوار للعراق وإيران

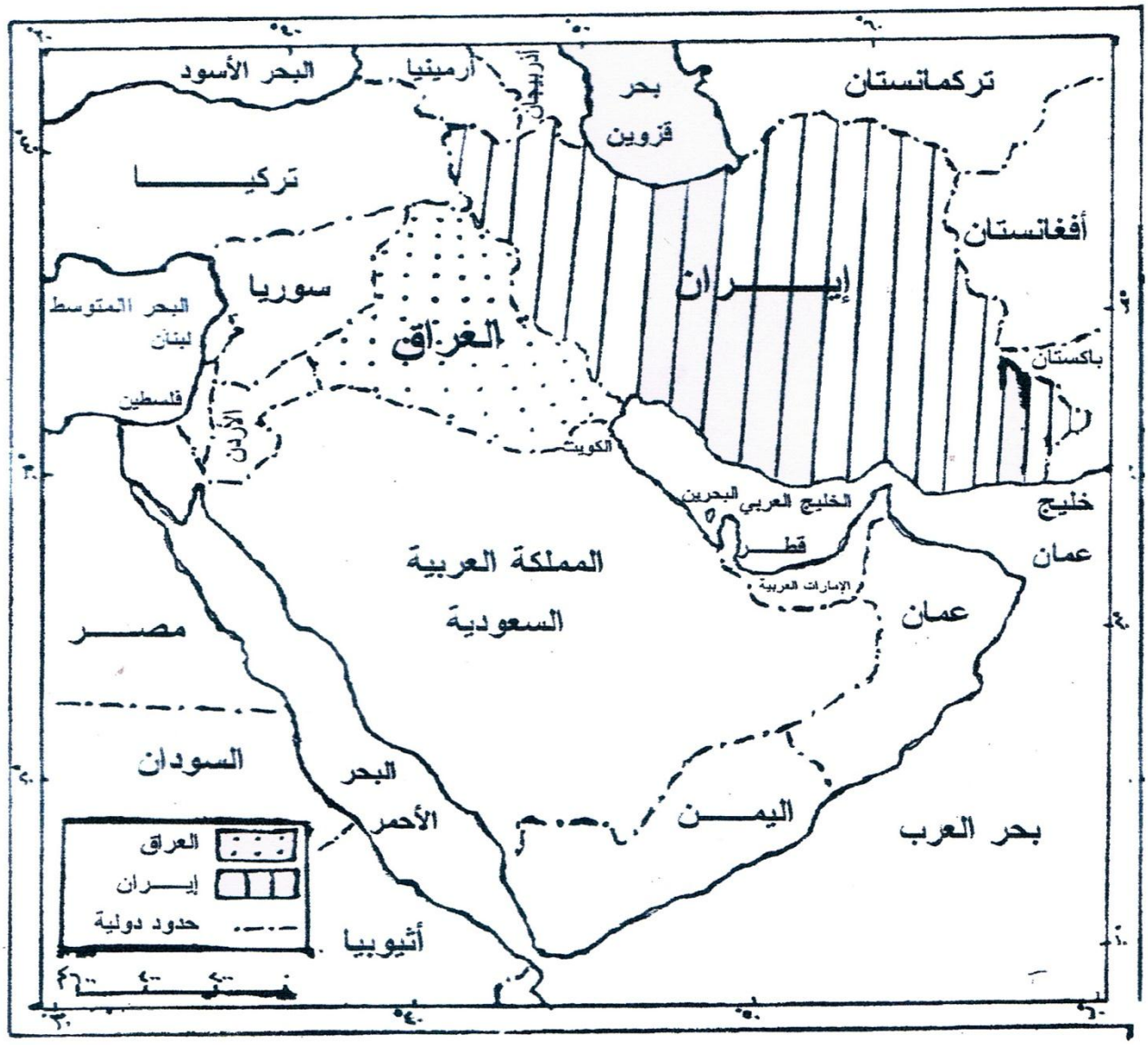

المصدر : يونس عبد الله علي الطائي ، دور المرتكزات الجغرافية السياسية الرئيسية في العلاقات العراقية-التركية ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية التربية - جامعة الموصل، ١٩٩٧ ، ص٨٤ .

ويعد موقع إيران الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في سياستها الخارجية , ومنحها موقعها الممتاز أهمية دولية[٧], وهذه الأهمية قد استفادت منها إيران في أيام الأزمات الدولية , حيث ان هناك تنافس دولي عليها, لذلك كانت الدول الكبرى تسعى لكسب إيران مما منحها حرية الحركة السياسية في النظام الدولي وحافظ على استقلاليتها ووحدة أراضيها لفترة طويلة[٨], فالاتحاد السوفيتي كان يعتبر إيران ممر له الى المحيط الهندي , وبذلك كان يسعى الى كسب او ضمان حيادها وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية , فإنها كانت تروم وضعها في الفلك الاستراتيجي العربي – الأمريكي كما حصل في عهد الشاه عام ١٩٧٩[٩].

وقد تطورت العلاقات العراقية – الايرانية بشكل كبير بعد الاحتلال الامريكية للعراق عام ٢٠٠٣ , من خلال قيام الاخير باستغلال توظيف عناصر الجوار الجغرافي الطبيعية والبشرية والاقتصادية مع العراق لتحقيق مكانه اقليمية رائدة في المنطقة , ولإضعاف مقومات العراق العسكرية والاقتصادية باشغاله عن دوره كموازن عربي اقليمي[١٠].

تحتل كل دولة موقعا خاصا بها على سطح الكرة الارضية , وياخذ التعبير عن موقع الدولة ابعاداً جغرافية متعددة ,وهذا هو الثابت في الموقع الجغرافي , اما المتغير في الموقع الجغرافي فهو علاقة الدولة بغيرها من الدول ولاسيما المجاورة لها وعوامل اخرى لها اثرها على الموقع الجغرافي للدولة , ومن بين الدول المجاورة للعراق تبرز إيران بمساحتها الكبيرة جدا وعدد سكانها البالغ اكثر من (٨٠) مليون نسمة وهو مايعادل ثلاثة اضعاف سكان العراق , وتمتلك احتياطيا نفطيا نسبته جيدة من الاحتياط العالمي, ويشتد النقاش بشان برنامجها النووي وبالرغم من روابط الجوار التاريخية والدينية بين شعبي العراق وايران يستمر النزاع بينهما , ولمراحل عديدة ومختلفة , وكل مرحلة من تلك المراحل كانت تعكس ميزان القوى بين الدولتين والوضع الدولي في ذلك الوقت , وقد اخذت النزاعات تتصاعد مع احداث الثورة الاسلامية في إيران , والتي ادت الى الحرب الشاملة بينهما عام ١٩٨٠ والتي استمرت ثمان سنوات من دون تحقيق نصر عسكري حاسم من احد الطرفين, والذي ترتب عليه نتائج سلبية على البلدين يصعب التعبير عنهما كميا فقط , وجاء الاحتلال العسكري الأمريكي – البريطاني للعراق ليؤثر تاثيرا مباشرا على طبيعة العلاقات العراقية الايرانية .

ان الشرق الاوسط هو المنطقة التي يعيش فيها العالم العراقي والايراني , وهو المكان الذي التقت فيه الحضارات الاكثر اهمية في العالم , وهو قلب العالم وعينه , وترتبط مضاعفته القيمة المعنوية والمادية لهذه المنطقة وضمان امنها, باقامة علاقات جيدة بين سكانها وان عدم اقامة مثل هذه العلاقات يؤدي الى تفاقم الافراد, واذا كان العالم يتجه نحو العولمة , لذا توجد ضرورة لتقويم خبرات المكان من اجل المصالح الاقتصادية فالحضارة نتاج انساني مشترك.

المبحث الثاني : مصادر والية صنع القرار السياسي في ايران والعوامل المؤثرة فيه

بعد اعلان الجمهورية الاسلامية في ايران عام ١٩٧٩ عقب نظام حكم الشاه, باتت ايران تحتل ولاتزال مكاناً خاصا عند الدول وموضع اهتمام كبير لدى المختصين الأكاديميين والإعلاميين والخبراء السياسيين الاقتصاديين والعسكريين , وباعتبار ان ايران تعد دولة مهمة في منطقة الشرق الأوسط ولها علاقات مشتركة مع العديد من الدول الاقليمية والدولية, ارتاينا تسليط الضوء على عملية صنع القرار السياسي (Decision maker) في ايران من خلال معالجة مصادر والية صناعة القرار , والعوامل المؤثرة فيه , ومن هم الذين يصنعون سياستها (policy makers) نحو الخارج؟ وابرز العوامل والمؤثرات التي تصيغ صنع هذا القرار .

كانت هناك دائما مشكلة تواجه اية محاولة للاجابة عن هذا السؤال , من يحُكم ايران ؟ فعلى الرغم من وجود كم هائل من المعلومات والتحليلات حول النظام السياسي الايراني , واجه الباحثون الذين اعتادوا على دراسة نظم الحكم وفق النماذج القليدية لها صعوبات في فهم اشكالية رئيسة تتعلق بما اذا كان الامر في تلك الحالة يتعلق بنظام ديني تقليدي , ام نظام حكم معدل , او ما اذا كانت المسالة ترتبط بثورة ام دولة . كما توضح النظرة الاولى للشكل الذي يتضمنه الدستور الايراني لهيكل النظام , وحجم التعقيدات التي تحيط بمراكز القوى, ومؤسسات السلطة في طهران , وفهم علاقات تلك الاطراف, والكيفية التي تُدير بها شؤون الدولة , ولم تكن المسالة تتعلق فقط بالباحثين في الشان الايراني , وانما بمؤسسات كثير من الدول التي تتعامل مع ايران ايضاً.

في هذا الاطار , اصبح الافتراض الشائع هو ان طهران لاتتحدث بصوت واحد, وانه لايوجد يقين في احوال مختلفة بشان ما اذا تصريح سياسي معين يعبر عن الساسية الرسمية بشكل نهائي, او ما اذا كان القرار سياسي ما سوف ينفذ بالضرورة , او ما كان تفاهم محدد مع ايران سوف يجد طريقه الى التطبيق , فلم يكن هناك يقين في حالات مختلفة من ان الطرف الذي تتعامل معه تحليليا سياسيا هو "الطرف الصحيح" ضمن المعادلة الايرانية , مما خلق مشكلة في التعاملات الخارجية الايرانية , استفادت منها ايران بدرجة ما, بحيث كانت تبدو دائما وكانها تحتفظ بكل الخطوط مفتوحة ومغلقة في نفس الوقت , وبين وذاك , توجد حالة من المناورات المستمرة المرهقة لها وللاخرين.

لقد سادت تصورات مدروسة لمحاولة فهم المعادلة الايرانية التي تعتمد على الثنائيات , كتصور ان هناك معتدلين ومتشددين , او برجماتيين وايديولوجيين , او شيوخ ومدنيين , وتعقدت المسالة في بعض الاحيان ليسيطر منطق ان هناك مراكز قوى متعددة داخل النظام السياسي الايراني , كهياكل السلطة ورجال الدين والباراز , واولت جميع التحليلات اهتماما خاصا بتوجيهات مرشد الثورة الاسلامية, التي لايسهل فهمها في بعض الاحوال , او بمجلس الخبراء ضمن التركيبية العامة, وأحيانا برؤساء الجمهورية . لكن الاهم ان هناك تيارا يشير الى وجود ديناميكية في النظام السياسي الإيراني , وانه يتغير مع الوقت , ويفرز توجهات خارجية معقدة نسبياً , وهي الإشكالية التي تتناولها هذه الدراسة.

من هنا يكمن الاختلاف حول خصوصية نظام جمهورية إيران الإسلامية , هل هو نظام ثيوقراطي يحكمه رجال الدين من منطلق الحق الالهي, ام انه نظام يحمل في طياته مضامين ديمقراطية ذات طبيعة خاصة نابعة من خصوصية المشروع الاسلام بمطلقاته , ومبانيه , واهدافه , ووسائله ,والذي استفاد من تجارب تاريخية تمثل نتاجات عقلية محايدة في الاطر العامة المشتركة وتحديدا في مجال الصياغات الفنية, والاليات المحضة للنظم السياسية البعيدة عن الاطر الايديولوجية؟

هذا السؤال يكتسب وجاهته في ضوء حالة التشابك, والتعقيد التي يتسم بها النظام السياسي الايراني, والتي تبدو جلية في مزجه بين نوعين من المؤسسات:

النوع الاول: هو المؤسسات المنتخبة التي من المفترض وطبقا لما جاء في الدستور , تعلى من راى الشعب , ومشاركته في اتخاذ القرار , وتتمثل هذه المؤسسات في رئاسة الجمهورية , ومجلس الشورى الاسلامي (اي البرلمان وهو التشكيل الهيكلي للسلطة التشريعية) , ومجلس خبراء القيادة (وهو الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الاعلى للجمهورية , ومجالس الشورى المحلية (البلديات).

اما (النوع الثاني) فهو المؤسسات المعنية التي يهيمن عليها رجال الدين تمارس صلاحيات, وسلطات حددها الدستور , تستطيع من خلالها التاثير في عملية صنع القرار , بما ينقض من مشاركة الشعب في اتخاذ القرار ويفرض صبغة تسليطة على النظام , وتتمثل هذه المؤسسات في مجلس صيانة الدستور (وهو القسم الثاني من السلطة التشريعية) , والسلطة القضائية, وقد اضيف اليهما مجمع تشخيص النظام الذي تاسس بقرار من مؤسس الجمهورية الاسلامية الامام الخميني في عام ١٩٨٨ لغرض معين هو الفصل في النزاع بين قسمي السلطة التشريعية : مجلس الشورى (المنتخب) ومجلس صيانة الدستور (المعين)[١١].

في هذا السياق , ثمة ملاحظات اساسية ثلاث يجب اخذها في الاعتبار:

١) ان المؤسسات المنتخبة مثلت محور الارتكاز في معادلة التفاعل بينهما, وبين المؤسسات المعينة محور التوازن مع المؤسسات المنتخبة.
٢) ان الصراع بين المؤسسات المنتخبة , والمعينة داخل النظام الايراني لم يتبلور مع بداية نشاة النظام عام ١٩٧٩, كون معظم مؤسسات النظام , سواء منتخبة او معينة , كانت خاضعة للجيل الاول من الثورة الايرانية , اي وقت مازالت ايران في مرحلة الثورة , بما تعنيه من طغيان التوجه الثوري على عمل النظام الذي اعتمد خلال هذه الفترة على تنظيم واحد هو الحزب الجمهورية الاسلامي , خصوصا بعد اختفاء الليبراليين من الساحة على خلفية الصدام الذي حدث بين الثوريين والليبراليين , وانتهى بطرح الثقة في (ابو الحسن بن صدر اول رئيس الجمهورية في عام ١٩٨٠).

لكن سرعان مابدات مرحلة جديدة اتسمت بتشابك العلاقات المحلية والاقليمية والدولية, وبروز اشكال من التعامل الاقتصادي , والسياسي داخلياً ودوليا, افرزت افكاراً ورؤى متباينة خصوصا داخل الحزب الجمهوري الاسلامي , ووصل الخلاف داخل هذا التنظيم الى مراحل متعددة خصوصاً حول حرية الاقتصاد, وحرية السوق

ودور الدولة في ذلك وقضية الديمقراطية , والحريات العامة وتشكيل الاحزاب, ووصل الامر الى حل الحزب , وتكوين جمعية روحانيت مبارز (جمعية علماء الدين المناضلين)[١٢].

ومع تصاعد وتيرة الخلاف بين الرؤى والتيارات داخل هذا التنظيم الثوري الحاكم برز الى السطح تيار جديد عرض نفسه برؤية مناهضة للتيار الرئيسي, واطلق على نفسه مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين).

ومنذ ذلك الوقت سعى الطرفان لتحقيق رؤيته, في الدورتين التشريعيتين الاولى (١٩٨٠ – ١٩٨٤) والثانية (١٩٨٤–١٩٨٨) اذ شهدت الرؤيتان قدراً من التوازن في الطرح , في ضوء الحضور القوي لمؤسس الجمهورية الاسلامية الامام الخميني (١٩٧٩–١٩٨٩) الذي كان يملك كاريزما يسيطر على كل الاطراف , ومن ثم لم يستطع احد منها ان يطرح , وينفذ رؤاه منفرداً فكانت القيادة للطرفين.

هذه الحالة بدات في التغير على خلفية تطورات عدة اهمها انهيار الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١, وانتهاء حالة الاستقطاب الدولي , وتقلص تاثير الخطاب الايديولوجي على الساحتين الدولية والداخلية , ثم جاءت وفاة الامام الخميني عام ١٩٧٩, وتولى هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية في ايران في الفترة بين (١٩٧٩–١٩٩٧) , لتبدأ مرحلة التحول من حالة الثورة الى حالة الدولة بما تعنيه من اقامة مؤسسات قوية تخضع لرقابة شعبية)[١٣].

وجاء فوز الاصلاحيين بقيادة الرئيس محمد خاتمي (١٩٩٧–٢٠٠٥) في انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التي اجريت في مايو عام ١٩٩٧ , ليدشن مرحلة جديدة في تاريخ الجمهورية الاسلامية الايرانية خصوصاً انه مهد الطريق امام فوزهم بانتخابات الدورة السادسة لمجلس الشورى (٢٠٠٠–٢٠٠٤) التي اجريت في عام ٢٠٠٠.

كان صعود الاصلاحيين الى السلطة مجدداً التفاعل بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة . فالمرحلة الخاتمية هي التي كرست الفرق بين المحافظين الاصلاحيين بعد ان برز بقوة مصطلح الاصلاحيين , والرؤى الاصلاحية , وكان المقابل لهم المحافظون والرؤى المحافظة , وبدأ الصراع يتاجج بين الطرفين كل له مشروعه , وخطابه الاعلامي , والسياسي , والديني .

هذه التطورات كان لها انعكاسات مباشرة على حالة التوازن بين القوى المنضوية تحت لواء التيار المحافظ, حيث بدا ان ثمة تراجعاً وانكماشا حدث للجناح اليميني التقليدي من التيار المحافظ المتحالف مع طبقة التجار (البازار) والراسمالية التقليدية , في مقابل صعود لليمين الاصولي – المحافظون الجدد – الذي بدا في مراجعة طروحاته وبرامجه , ومن ثم طرح مفاهيم ورؤى جديدة تتوافق مع معطيات الساحة الداخلية[١٤].

بداية صعود الاصوليين الى السلطة كانت مع اجراء انتخابات الدورة الثانية لمجالس الشورى المحلية (البلديات) في شباط ٢٠٠٣ , والتي حققوا فيها انتصاراً مدوياً على الاصلاحيين, حيث نجحوا في الفوز باغلبية مقاعد مجالس الشورى المحلية خصوصاً في بلدية طهران التي سيطروا عليها بالكامل .

وجاءت انتخابات الدورة السابعة لمجلس الشورى (٢٠٠٤-٢٠٠٨) التي اجريت في فبراير / شباط ٢٠٠٤ لتشكل نقطة تحول مفصلي للاصوليين الذين فازوا باغلبية مقاعد المجلس. واخيراً جاءت انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية , والتي اجريت في حزيران ٢٠٠٥ وفاز بها مرشح الجناح الاصولي من التيار المحافظ (محمود احمد نجاد) لتحدث تغييراً قويا في معادلة التوازن بي التيارين الاصلاحي , والمحافظ لصالح الاخير, وهو ما امتد بدوره الى التفاعل بين المؤسسات المنتخبة , والمؤسسات المعينة بشكل كان له انعكاسات مباشرة على عملية صنع القرار في ايران.

منذ اللحظة الاولى لتدشين الصراع بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة, بدا ان النظام السياسي قادر على التكيف مع عملية التحول في هذا الصراع , التي اعتمدت على الاستحقاقات الانتخابية المختلفة , بشكل لم يعرضه في النهاية لسيطرة مطلقة من قبل اي من التيارات السياسية.

وكخليفة مهمة لدراسة معادلة الصراع بين هذه المؤسسات , خصوصاً مع وصول الجناح الاصولي الى الحكم , وتاثير ذلك على عملية صنع القرار في ايران , وبالذات مايتعلق بقضايا السياسة الخارجية الايرانية , وفي هذا السياق يمكن تقسيم مصادر صنع القرار بما يلي:

اولا: هيكلة المؤسسات الدستورية في الجمهورية الاسلامية الايرانية وتتمثل بـ (المرشد الاعلى , السلطة التشريعية , "مجلس الشورى" رئيس الدولة ومجلس الوزراء, السلطة القضائية , مجمع تشخيص مصلحة النظام , مجلس الخبراء , المجلس الاعلى للامن القومي).

ثانيا: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الايرانية وتتمثل:

١- الدستور
٢- العامل الاقتصادي
٣- العامل السياسي ويشمل:

أ) الفئات الاجتماعية وتتمثل بـ (علماء الدين , الليبراليون , اليساريون , التجار "البازار" , الفلاحون , الطلبة , العمال).
ب) التيارات والاحزاب السياسية وتتمثل بـ (رابطة علماء الدين المجاهدين "جامعة روحانيت مبارز تهران" , مجموعة الاعمار والبناء "كاركوزاران" , منظمة مجاهدي الشعب الايراني "سازمان مجاهدي خلق ايران" , مجاهدي الثورة الاسلامية , والتيارات والمجموعات الصغيرة من اساتذة الجامعات وحركة نهضة الحرية ومجموعة الجامعيين المستقلين , واخيرا المتغير الخارجي الناتج عن بلورة العوامل الداخلية والتفاعلات السياسية)[١٥].

الاهداف الايرانية الاستراتيجية في العراقي بعد الاحتلال الامريكي

تعد ايران البلد الاكثر انخراطاً وتاثيراً في الواقع العراقي , فايران تعمل على مقاربة الملف العراقي من زاوية استراتيجية اساسية في سياستها الخارجية الشاملة لاسباب عدة لها علاقة بمعادلة توزع القوى والصراع في المنطقة , والحفاظ على امنها واستقرارها . فبعد التطورات التي حصلت في المنطقة منذ احداث ١١ ايلول ومابعدها اصبح الملف العراقي جزءا اساسيا من الاستراتيجية الخارجية الشاملة التي تتبناها ايران , والتي تهدف من خلالها الى امتلاك جميع مقومات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والتقنية , التي تسمح لها بحماية مصالحها الاستراتيجية الكبرى.

وتتلخص الأهداف الإيرانية الإستراتيجية الكبرى في الملف العراقي في ما يلي:

١- الاستقرار السياسي : تعاني ايران من محاولات مستمرة من الولايات المتحدة وغيرها من الدول لزعزعة استقرار النظام. لذا تسعى ايران من خلال سياستها الخارجية وتجميع الأوراق الإقليمية , الضغط للحصول على اعتراف دولي واقليمي بالتاثير الذي تمثله, والتوقف عن محاولات زعزعة نظامها الداخلي وذلك من خلال تحقيق حد ادنى من الحصانة في مواجهة الولايات المتحدة الامريكية, تجعل المواجهة معها ضمن حدود الاستمرار وليس الاختراق والاطاحة بالنظام السياسي[١٦] وفي هذا المجال , تحاول ايران في سياستها الخارجية وحركتها الاقليمية في العراق وسواه من دول المنطقة, ابعاد شبح اي تهديد خارجي او داخلي لنظامها او لبرنامجها النووي , كما تحاول امتصاص النقمة الداخلية واحتواء المعارضة وعدم السماح باي دعم خارجي لها.

٢- ضمان امنها وسلامة اراضيها الاقليمية : تقوم ايران ببناء قوة عسكرية هائلة تمكنها من الدفاع عن سلامة اراضيها وردع اي قوة معادية سواء دولية او اقليمية من توجيه ضربات عسكرية ضدها. وبفائض القوة العسكرية الذي تسعى الى تحقيقه , تضمن ايران سلامتها الاقليمية وتمنع عن نفسها مصيراً مماثلاً لمصير جارتيها افغانستان والعراق[١٧].

٣- تكريس حقها في الاستفادة من مواردها الطبيعية: من الاهداف الاستراتيجية الكبرى بالنسبة لايران هو ضمان سيطرتها على مواردها الطبيعية ومصادر الطاقة وتكريس حقها في الطاقة النووية السلمية , وتامين التمويل والتكنولوجيا اللازمة لاستغلال مواردها والحفاظ على قدراتها. وتحاول ايران استغلال مواردها الى اقصى حد بما يعود عليها بفائض مالي يسمح بالتخفيف من وطاة العقوبات عليها, كما تحاول ان تستخدم ما لديها من ادوات قوة ونفوذ في العراق كاوراق في سبيل ضمان سلامة مواردها ومصادر الطاقة لديها.

٤- تكريس دورها الاقليمي: تقوم ايران بتبني كل ما يلزم من ادوات القوة الاقليمية في العراق وسواه , التي تؤمن لها القدرة والنفوذ للتاثير على جميع مجريات الوضع الاقليمي, كما يهم طهران ان تستخدم كل ما يمكن لها من ادوات القوة هذه للتأثير على التطورات السياسية الاقليمية في الشرق الاوسط واسيا الوسطى بما يتفق مع مصالحها الإستراتيجية والايديولوجية.

وتهتم ايران ان يبقى العراق موحداً ومستقراً مع تأثير مميز لها في البنية العراقية, ومن البديهي ان تتهيأ ايران لسد الفراغ الاستراتيجي ومحاولة استخدام البوابة العراقية الصديقة لتعزيز نفوذها ليس فقط في الخليج , ولكن في الشرق العربي ايضاً . كما يهم ايران ان تتاكد من ان العراق – في الحد الادنى – لن يتخذ في المستقبل اي سياسات معادية لها , وفي الحد الاقصى , تريده ان يكون جزءاً من التحالف الاستراتيجي معها . وبين هذين الحدين (الادنى والاقصى) , تسعى طهران لتثبيت وتفعيل نفوذها في الداخل العراقي يجعلها من معادلة اساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير اي شان عراقي , او شان اقليمي من البوابة العراقية[١٨].

تتمتع ايران بافضلية ملحوظة في الشان العراقي على سائر الدول الاقليمية الاخرى ,نظراً لما تمتلكه من قدرات ملموسة ومحسوسة لجعل المصالح العراقية الحيوية مرتهنة الى حد ما لصالح ايران , فضلاً عن انها استطاعت ان تمد نفوذها داخل مناطق وقوى اما رافضة لها او مختلفة معها عقائديا , بيد ان ثمة تحولاً يمكن رصده في هذا الشان الا وهو ان النفوذ الايراني في العراق مر بمرحلتين:

الاولى(٢٠٠٣-٢٠٠٧) مرحلة امتداد النفوذ وفيه كانت المنافع التي تجنيها ايران من نفوذها في العراق اعلى بكثير من كلفته.

الثانية: (٢٠٠٨-٢٠١٠) مرحلة التوازن , وفيها اضحت كلفة النفوذ الايراني مكافئة لعوائده [١٩].

المبحث الثالث : موقف وسياسة ايران من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣

رفضت ايران الحرب على العراق واسقاط نظام الحكم فيه لان ذلك شان داخلي عراقي, الا ان تطور الاحداث كان سريعا, وقامت الولايات المتحدة بهجومها العسكري على العراق وتمكنت من اسقاط نظامه السياسي واحتلت ارضه في التاسع من نيسان ٢٠٠٣م , وقد دخلت جراء هذا الاحتلال العديد من القوى السياسية المعارضة للنظام العراقي السابق, والتي كان من بينها قوى احتضنها ايران منذ ايام الحرب مع العراق , وفي مقدمتها حزب الدعوة الاسلامية والمجلس الاعلى للثورة الاسلامية, لذلك فقد زاد اهتمام ايران بهذه القوى قبيل الحرب التي اصبحت شبه مؤكدة, على امل ان تكون هذه القوى حليفة لها في العراق [٢٠].

مع رفض ايران الحرب على العراق وتنديد بهذا العمل, الا انها ابدت ترحيباً واضحاً للمتغيرات السياسية التي بدات تجري في العراق بعد الاحتلال , وهي اجراءات تم الاتفاق عليها بين الدولة المحتلة الولايات المتحدة والقوى والتيارات السياسية التي انتشرت على الساحة العراقية , والموافقة على عملية تغيير نظام الحكم السابق بهذه الطريقة, على المستوى الرسمي والعلني , فان ايران ابدت ترحيبا كبيراً بهذه المتغيرات وعدتها بداية جيدة لعودة الاستقرار في العراق والى قيام حكم يمثل الشعب العراقي, وكان القرار الايراني هذا قد بني على اعتقاد مفاده ان ايران تعارض وجود قوات امريكية في العراق , الا انها لاتريد ان يحتل خطابها العدائي للولايات المتحدة عبئاً

نفسيا مضافا على العراقيين , فيجعلهم عاجزين عن طرد الاحتلال , ولهذا فان رايها موافق لراي الاغلبية التي اختارت العملية السياسية والتي تريد بناء دولة أولاً ومن ثم طرد المحتل او تصفية العلاقة معه ثانيا[٢١].

اما على المستوى غير المعلن فان ايران وكما يرى الكثير من المحللين منزعجة جداً من اسقاط نظام الحكم في العراق بيد الولايات المتحدة, حيث ان سقوط العدو العراقي من وجهة نظر ايران بيد عدو اقوى يربك الموقف الايراني , ويوافق هذا الراي الكثير من المحللين الايرانيين الذين يرون ان الاستراتيجيات الدفاعية التي تضعها ايران لاتزال ترى في العراق عدواً محتملا وان ايران تعد نفسها لمجابهة اخرى مع العراق ,وذلك تبعا لمجهولية مستقبل العراق الجديد , حتى وان كان عراقاً اعلن انه سيكون مسالما لجيرانه ويعتقد هؤلاء ان العدو الذي تعرفه اسهل من الصديق الذي تجهله , ويوافق هذا التوجه الشعور الايراني الرسمي بان ايران ستكون الهدف التالي للولايات المتحدة [٢٢].

والحقيقة انه حتى بوجود تيارات سياسية صديقة لايران او حليفة لها في الحكومة العراقية الجديدة فان التخوف الايراني يعد حقيقة واضحة بوجود قوات الاحتلال الامريكي بالقرب من حدودها , كذلك عدم ثقة الساسة الايرانيين من ان هذه التيارات سوف تكون حرة في حركتها وقرارها السياسي وبمعزل عن السياسة العامة التي تضعها دولة الاحتلال , ولهذا فان ايران تبنت اتجاهاً قوامة العمل على افشال المخطط الامريكي , اذ ان السياسة الامريكية في العراق يعني احتمالية توسيعها لتشمل دولاً اخرى ومنها ايران[٢٣].

ان هذه الاستراتيجية وان انكرتها الحكومة الايرانية افرزت واقعاً خطيراً بالنسبة لايران , وهو ان انكشاف التدخل الايراني في العراق سيعطي الولايات المتحدة مبرراً كافياً لمهاجمتها بذريعة دعمها للارهاب, كما ان العمل الايراني هذا يضعها في مواجهة مع العراقيين بشكل عام ومع اهل الجنوب بشكل خاص الذين اكتووا بنار الصراعات والحروب الماضية وليسوا مستعدين للعودة اليها او مجاملة اي طرف كان يهدد امنهم[٢٤]. وقد بدا هذا الامر واضحا من خلال التصريحات الكثيرة التي انطلقت من بعض الحركات والشخصيات العراقية التي اتهمت ايران بالتدخل بشؤون العراق الداخلية , وانتقدت موقفها السلبي تجاه مايجري فيه من عنف ودمار.

اما الحكومة الايرانية فانها رفضت هذه الانتقادات وترى انها والشعب الايراني يقفون بقوة الى جانب شعب العراق , وانهم ضد اي مساس بامنه او تقسيمه , وانها ترى ان الخط الامريكي لايشمل ايران فحسب بل يتعداه الى اغلب دول المنطقة , وان الحرب في العراق هي بداية لحرب ضد الاسلام[٢٥].

وضمن هذا المجال فان السياسة الايرانية بدات تركز على القيام باستراتيجية قوية لمواجهة الخطر الامريكي , وتمخضت هذه الاستراتيجية بفوز محمود احمدي نجاد في الانتخابات الايرانية اواسط عام ٢٠٠٥ , وهو الشخصية المحافظة التي تريد عودة ايران الى ايام الثورة الاولى [٢٦].

وقد تبنى نجاد سياسة ضغط غير مباشر على الولايات المتحدة لابعاد خطرها عن بلاده, ومنها استئناف نشاطها في المجال النووي وتخصيب اليورانيوم , واللعب على التناقضات الامريكية والتشجيع الاعلامي ودعم العمليات التي تستهدف القوات الامريكية وتحريك الشارع العراقي ضد الاحتلال , وكذلك الاستعانة بالمؤسسات

والمنظمات الدولية لمواجهة الهيمنة الامريكية , كما اتخذت طهران استراتيجية مرنة في علاقاتها مع المرجعيات والشخصيات والقوى السياسية الناشطة في العراق , واستقبلت المسؤولين بمختلف مستوياتهم وشاركت في الاجتماعات الخاصة بالعراق كاجتماع دول الجوار وخصصت مبالغ كبيرة لاعادة اعمار العراق وللمساعدات الانسانية[٢٧].

وفي خطوة من الرئيس الايراني بدت وكانها محاولة لتوسيع جبهة المواجهة مع الولايات المتحدة وكسب اطراف عربية اليه , دعا مطلع ايلول ٢٠٠٥ الى اقامة جبهة موحدة لمواجهة النفوذ والهيمنة الامريكية تضم ايران والعراق وسوريا ولبنان[٢٨].

المبحث الرابع

العراق في الاستراتيجية الايرانية بعد الاحتلال الامريكي على العراق عام ٢٠٠٣

ارتبطت العلاقات العراقية الايرانية بعوامل التاريخ والجغرافية التي فرضت شروطها على علاقات الدولتين منذ وجودهما وحتى وقتنا الحاضر, الامر الذي جعل العراق فاعلاً اساسياً في التفكير الاستراتيجي الايراني على مر المراحل التاريخية, في نفس الوقت الذي جعل اسقاط الدور الايراني من التفكير الاستراتيجي العراقي محظ قصور نظر سياسي, الا ان هذا الادراك لخطورة الدور الذي يحتمل ان يلعبه الطرف الاخر جعل من الصراعية السمة الغالبة على علاقات البلدين والتي وصلت ذروتها في حرب الثمان سنوات والاحداث التي اعقبت حرب الخليج الثانية, ومع الاحتلال الامريكي للعراق وزوال النظام الحاكم فيه والذي لم يتمكن من تغليب التعاون على الصراع في علاقاته مع ايران الا في الحقبة الاخيرة من حياته والتي انعكست في موقف ايران الرافض ازاء قضايا الاحتلال, بدات بوادر التطبيع في العلاقات العراقية الايرانية خصوصا مع وصول حكومة شيعية الى السلطة احتضنت ايران ثلاثة من اصل خمسة فصائل تكونت منها وقد توضحت بوادر التطبيع من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين والتفاهم على الكثير من القضايا المشتركة , وتوسيع افاق التعاون على شتى المستويات.

وعلى الجانب الاخر من الصورة انتهجت ايران سلوكاً سياسياً اتسم بالازدواجية , كونها شددت على استمرار دعم حكومة العراق الوليدة واحترام سيادته ووحدة اراضيه والمساعدة في اعماره واستقراره من جهة ,بينما سعت من جانب اخر الى توسيع نفوذها في الساحة العراقية بطريقة تهدد استقراره ووحدة شعبه واراضيه[٢٩].

ان وراء هذه الازدواجية في السلوك السياسي الايراني حيال العراق استراتيجية بعيدة المدى يعد العراق الطرف الاضعف فيها وان كان الاقوى من جهة التاثر بها انها موجهة نحو الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الاساس ,ويعدو العراق فيها اكثر من ساحة لتصفية الحسابات واستعراض مستوى النفوذ والقوة ,فيما يعني ارتباط استراتيجيتها في العراق بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية اخذين بنظر الاعتبار ارتباط علاقتها مع الاخيرة

بموقفها من البرنامج النووي الايراني , مما يجعل العراق الورقة الرابحة الضاغطة على الولايات المتحدة من اجل مستقبل ذلك البرنامج .

من جانب اخر فان تلك الاستراتيجية تهدف الى جعل الوجود الامريكي في العراق مازقاً حقيقياً بالنسبة للولايات المتحدة ,مما يبعد ايران ولو مرحلياً عن خطر الاستهداف, وهذا يعني ان ايران تتصرف انطلاقا من مصلحتها القومية ولايعني لها شيئا كون الحكومة الحالية حكومة شيعية صديقة لها خصوصاً مع تشكيكها في مدى اسقلالية قرارات هذه الحكومة عن القرار الامريكي مستقبلاً.

كذلك دعمت ايران مشروع الفدرالية ضمن تلك الاستراتيجية من اجل ضمان استمرار نفوذها في العراق من خلال تغلغلها في اقاليم الجنوب الشيعية[٣٠].

ان اضعاف العراق وتقسيم اراضيه يبعد العراق نهائياً عن حلبة التنافس الاقليمي التي كان العراق يشكل ضلعاً اساسياً في مثلثهما المتكون من ايران , السعودية , العراق مما يعد ايران بدور اقليمي طالما حلمت به في حال تمكنت من اصلاح علاقتها مع U.S.A .

واخيراً فان الاستراتيجية الايرانية في العراق والتي انعكست في توسع واضح للنفوذ الايراني في العراق ماكانت لتنجح لولا عزل العراق من قبل محيطه الاقليمي والعربي ورفض ذلك المحيط لاقامة اي علاقات مع نظامه الجديد بعيداً عن التداعيات الاعلامية والمؤتمرات التي تعقد بدعوى مساعدة العراق واعادته الى محيطه العربي الاقليمي.

خلاصة القول ان ايران من اكثر دول الجوار تدخلاً في الشان العراقي , لانها وجدت في المشهد السياسي في العراق مساحة مثلى للامتداد والهيمنة الاقليمية وباباً خلفياً للسياسة الخارجية الايرانية في صراعاتها مع الولايات المتحدة او مع دول الجوار كالدول الخليجية او مصر او حتى تركيا.

ويخطئ الظن من يعتقد ان ايران تتحرك وفقاً للقوى المذهبية او الايديولوجي فحسب , الا ان اكثر من مرة اثبتت بان سياستها براغماتية الى حد ما, وانها مستعدة للوصول الى اتفاقيات مصلحة بما يخدم مصالحها القومية , فعلى سبيل المثال عندما حدث الصراع بين ارمينيا المسيحية بالضد من اذربيجان الاسلامية (الشيعية) قامت بدعم ارمينيا , لانها رات ان مصالها تتحقق من خلال دعم ارمينيا [٣١].

وبالتالي فانه على الرغم من الخطاب السائد مابين الولايات المتحدة وايران , والمغلف بالايديولوجيا , فانه في الواقع ينم عن صراع مصالح في المنطقة , وحينئذ يسهل علينا فهم التوقعات التي تقول بامكانية حدوث صفقة امريكية ايرانية طالما الصراع هو على المصالح لاعلى الايديولوجيات , ولاريب ان العراق سيكون احدى القضايا الرئيسة لاي اتفاق امريكي – ايراني .

الخلاصة والاستنتاجات :

تاثرت العلاقات العراقية – الايرانية بحقائق الجغرافية السياسية وبالحدود البرية الواسعة والسهلة نسبياً , والتي لم تكن محصنة امام التيارات والتاثيرات القادمة من ورائها. وهذا الواقع اضفى تفاعلاً بين الدولتين أمتد منذ اقدم العصور وحتى يومنا الحاضر, متمثلاً بالغزوات المتبادلة والإمبراطوريات الممتدة عبر هذه الحدود وبالتداخل الحضاري والثقافي , وقد خلقت هذه الحقيقة ميراثاً مشتركاً ومعقداً وهو ميراث يشكله خليط من التعاطف والكراهية والتجانس والاختلاف والانتماء المشترك وتناقض الهويات , واصبحت هذه العلاقة متحركة بحسب تحرك السياسات الداخلية وتمشكل بناء الدولة وخيارها الايديولوجي وانتمائها المصلحي.

ولهذا فان السياسة الايرانية تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ قد بنيت على اسس قديمة ولا يمكن لها ان تكون وليدة نظرية جديدة تراعي الواقع بكل تفاصيله, وحتى وان كانت هذه السياسة قد بدت بين زمن واخر فيها نوع من التغيير او التنظير , الا انها ظلت متأثرة بأحداث وفعاليات قد جرت ولازالت تجري , فرضها طبيعة الجوار الجغرافي , فهناك في التفكير السياسي الإيراني مع اختلاف منظرية بعد تاريخ وحضاري يتعدى الحدود التي تفصل بين الدولتين , ولهذا ايضاً فقد كان التصادم والصراع سمة اغلب العهود التي مرت بين الدولتين , وظلت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تتكر اي تفاهم قد وقع سابقاً خوفاً من تقديم تنازل اكبر , وعندما تعرض العراق الى الاحتلال وانهارات دولته ومؤسساته الحكومية , وبدا فيه مستقبل مجهول لايمكن المراهنة عليه, كانت السياسة الايرانية تلعب ضمن هذا المجهول بطرق مختلفة ومجهولة ايضا بين الوقوف الى جانب العراق في محنته والتدخل في شؤونه لدعم مصالحها والضغط عليه او على ارضه لحماية امنها من خطر تراه السياسة الايرانية سوف يقدم من ارض العراق بوجود قوات الاحتلال الامريكية.

الهوامش

١) فاضل حسن كطافة الياسري, العراق وموقعه المجاور لايران دراسة الجغرافية السياسية , رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية التربية الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٦, ص١١.

٢) وصال نجيب عارف العزاوي , العلاقات التركية الايرانية العراقي السورية : هل من جدوى للتعاون , في كتاب العلاقات العربية التركية في مواجهة القرن الحادي والعشرين , مركز الدراسات التركية , جامعة الموصل , ٢٠٠٠, ص١١.

٣) سوارنلدتي وويلسون , بلاد مابين النهرين بين ولائين , ترجمة فؤاد جميل , بغداد , دار الشؤون الثقافية العامة , ج١, ١٩٩١ , ص أ-ج .

٤) فاضل حسن كطافة الياسري , مصدر سابق , ص٤٣.

٥) عبد الرزاق عباس حسين , الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبولتيكية , بغداد , مطبعة اسعد , ص٣٤١.

٦) مريم عزيز فتاح , العناصر الجغرافية المؤثرة في الوزن الدولي لايران , اطروحة دكتوراه (غير منشورة) , كلية الاداب جامعة صلاح الدين , ٢٠٠٣,ص١٢٠.

٧) رواء زكي يونس الطويل , أهمية العلاقة التركية الايرانية ١٩٨٠-١٩٩٨ , مركز الدارسات الايرانية , جامعة البصرة , ٢٠٠٢ , ص٥٥.

٨) محمد العجيلي , تحليل جيوستراتيجي لمثلث قوى الجوار العربي : تركيا إيران اثيوبيا , مجلة دراسات الشرق الأوسط , العدد ٣ , الجامعة المستنصرية , بغداد , ١٩٩٧,ص٧٢ -٧٣.

٩) حسيب عارف العبيدي , السياسة الخارجية الايرانية (١٩٧٩-١٩٨٧) معهد الدراسات الاسيوية والافريقة , الجامعة المستنصرية , مطبعة جامعة بغداد , ١٩٨٦, ص٩-١٠.

١٠)رواء زكي يونس الطويل , مستقبل العلاقات العراقية الايرانية التركية (١٩٢٣-٢٠٠٧) , في كتاب علاقات العراق الاقتصادية وامكانية تطويرها , مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل , ٢٠٠٧,ص٣٩.

١١)محمد سالم احمد الكواز , مصادر والية صنع القرار السياسي في إيران والعوامل المؤثرة فيه , بحث مقدم الى الندوة العلمية ال ٢٧ حول صنع القرار السياسي في العراق ودول الجوار والذي عقد بتاريخ ٧/كانون الثاني /٢٠٠٨ مركز الدراسات الإقليمية , جامعة الموصل , ٢٠٠٨ , ص٩٠.

١٢)حسيب عارف العبيدي , مصدر سابق , ص١٥.

١٣)المصدر نفسه , ص٢٠.

١٤)محمد احمد الكواز , مصدر سابق , ص٩٤.

١٥)المصدر نفسة , ص٩٥.

١٦)حيدر علي حسين , العراق ودول الجوار اهداف ومصالح , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , مركز المستنصرية للدراسات العربي والدولية, العدد ٣٣ , ٢٠١١, ص١٥.

١٧)محمد مجاهد الزيات , إيران والاوضاع في العراق , اوراق الشرق الأوسط , العدد٣٦, جامعة بغداد , ٢٠٠٧, ص١٩.

١٨)خليل العالي , الدور الايراني في العراق تحركات غامضة في بيئة مضطربة , كراسات استراتيجية , العدد ١٥٨, المجلد ١٥, جامعة بغداد , ٢٠٠٥, ص٥.

١٩)حيدر علي حسين , مصدر سابق , ص٨.

٢٠)بيداء محمود احمد , تطبيع العلاقات العراقية الايرانية عام ١٩٩٠وحتى الوقت الحاضر , مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي , العدد١٧ , الجامعة المستنصرية , تموز ٢٠٠٥, ص١٤١.

٢١) عباس خامه يار , العلاقات العراقية الايرانية (وجهة نظر من داخل إيران) مجلة اراء حول الخليج, العدد السابع , منشورات مركز الخليج للابحاث , الامارت العربية المتحدة , ٢٠٠٥ ,ص٣٩.
٢٢) جابر حبيب جابر , قراءة في مستقبل العلاقات العراقية الايرانية, مجلة اراء حول الخليج , العدد ٧ , منشورات مركز الخليج للابحاث , الامارات العربية المتحدة , ٢٠٠٥ , ص٣٦.
٢٣) بيداء محمود احمد , مصدر سابق , ص١٤١.
٢٤) جابر حبيب جابر , مصدر سابق , ص٣٦.
٢٥) عباس خامه يار , مصدر سابق , ص٣٨.
٢٦) ابراهيم خليل العلاف , الانتخابات الرئاسية في إيران فوز محمود احمدي نجاد وتجديد الثورة , متابعات اقليمية , العدد الثامن , منشورات مركز الدراسات الإقليمية , جامعة الموصل , تموز ٢٠٠٥,ص١-٥.
٢٧) عباس خامه يار , مصدر سابق , ص٣٩.
٢٨) محمد داخل السعدي , سياسة إيران الخارجية ازاء العراق بعد الاحتلال الأمريكي , في كتاب العراق ودول الجوار , مركز الدراسات الاقليمية , جامعة الموصل , ٢٠٠٦, ص١٣٤.
٢٩) بتول الموسوي , العراق في الاستراتيجية الايرانية بعد الاحتلال الأمريكي , الندوة العلمية لقسم الدراسات السياسية تحت عنوان العراق في الاستراتيجيات الدولية , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , الجامعة المستنصرية , ٢٠٠٨ , ص٤.
٣٠) المصدر نفسة ' ص٥.
٣١) نغم نذير شكر , انتخابات ٢٠١٠وانعكاسها على مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية, سلسلة دراسات ستراتيجية , العدد ١٠٦, مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد, تموز ٢٠١٠, ص٣١.